مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية

اسم المقال: دور التعاون الاقتصادي في تحقيق القدرة التنافسية للدول العربية
اسم الكاتب: د. بلال محمد المصري، أ.د. سامي بن محمد الصادق العوادي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/9995
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 18:08 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Journal of Al-Quds Open University for Administrative & Economic Research & Studies Vol. (8) No – (20) .November 2023
https://journals.qou.edu/index.php/eqtsadia
E-ISSN: 2410-3349/ P-ISSN: 2313-7592

The Role of Economic Cooperation in Achieving the Competitiveness of Arab Countries

Dr. Belal Mohammad Almasri[1], Prof. Sami ben Mohammad Alsadeq Aouadi[2]*

1Part-time lecturer, Al-Quds Open University, Gaza, Palestine.
Oricd No: 0009-0004-9991-4749
Email: belal.masri@fsegt.utm.tn

2 Faculty of Economics and Management, University of Tunis El Manar, Tunisia.
Oricd No: 0009-0001-4497-5008
Email: sami.aouadi@fsegt.utm.tn

Received:
18/08/2023
Revised:
19/08/2023
Accepted:
3/10/2023

***Corresponding Author:**
belal.masri@fsegt.utm.tn

Citation: Almasri, B. M., & Aouadi, S. ben M. A. The Role of Economic Cooperation in Achieving the Competitiveness of Arab Countries. Al-Quds Open University for Administrative & Economic Research & Studies, 5(20). Retrieved from https://journals.qou.edu/index.php/eqtsadia/article/view/4567

DOI: 10.33977/1760-008-020-004

2023©jrresstudy. Graduate Studies & Scientific Research/Al-Quds Open University, Palestine, all rights reserved.

- **Open Access**

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract

Competitiveness in the economic field holds significant importance for economic decision-makers. Arab governments have formulated strategies and implemented reforms to bolster their economies, enhance competitiveness, and stay abreast of the challenges posed by globalization, including the extensive movement of goods and services, mobile capital, and modern technology.

This study aims to illuminate the role of international cooperation in cultivating the competitive advantage of Arab economies. This is accomplished through a comparative analysis of the actual performance of a select group of competitive countries. The study also aims to diagnose the difficulties and challenges presented, particularly in the context of the rapid transformations within the digital economy, which are rooted in knowledge and innovation.

To attain this objective, a set of quantitative and descriptive economic indicators was employed and categorized into four axes. The first axis addresses the concepts of international cooperation and the foremost theories of international trade, which serve as pivotal elements for economic advancement and sustainable growth. The second axis delves into international competitiveness, both in the present and future, along with the corresponding metrics for assessment. This axis also seeks to glean insights from international experiences that Arab countries can leverage.

Regarding the third axis, the study focuses on the current state of the macroeconomy in Arab countries and their economic competitiveness.

Keywords: Economic cooperation, competitiveness, international trade, competitive advantage, economy of Arab countries, international cooperation.

دور التعاون الاقتصادي في تحقيق القدرة التنافسية للدول العربية

د. بلال محمد المصري[1] ، أ.د. سامي بن محمد الصادق العوادي[2]*

[1]محاضر، اقتصاد، جامعة القدس المفتوحة، غزة، فلسطين.

[2]كلية الاقتصاد والتصرف، جامعة تونس المنار، تونس.

الملخص

شكلت القدرة التنافسية أهمية كبيرة لصناع القرار الاقتصادي، حيث وضعت الحكومات العربية إستراتيجيات، وإصلاحات عديدة لتطوير الاقتصاد المبنى على الإنتاج، ذلك من خلال تعزيز قدرة الصناعات على المنافسة في الأسواق العالمية، ومواكبة كافة التحديات التي فرضتها الحركة الاقتصادية الواسعة، من السلع والخد مات، ورأس المال المتحرك، والتكنولوجيا الحديثة. هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور التعاون الاقتصادي في تطوير القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول العربية، ذلك من خلال مقارنة الأداء الفعلي لعينة من الدول المنافسة لها، وبالتالي تشخيص الصعوبات والتحديات المطروحة، وفي ظل التحولات السريعة للاقتصاد الرقمي المبني على تكنولوجيا الابتكار. فقد تم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكمية والوصفية، والتي تم تبويبها ضمن أربعة محاور، حيث يهتم المحور الأول: حول مفاهيم التعاون الدولي وأهم النظريات التجارة الدولية، كعامل أساسي للنهوض بالاقتصاد والنمو المستدام، أما المحور الثاني فقد اهتم بالتنافسية الدولية بين الحاضر والمستقبل، ومؤشرات قياسها، والاستفادة من التجارب الدولية التي من الممكن أن تستفيد منها الدول العربية، أما المحور الثالث فيتمثل في واقع الاقتصاد الكلي للدول العربية والمؤشرات التنافسية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: التعاون الاقتصادي، القدرة التنافسية، التجارة الدولية، الميزة التنافسية، اقتصاديات الدول العربية، التعاون الدولي.

المقدمة

لقد شكل موضوع التعاون الاقتصادي مبحثاً مهماً في الفكر الاقتصادي منذ ظهوره بداية القرن السادس عشر، حيث يمكن إرجاع هذا الاهتمام إلى إدراك الاقتصاديين، أنه لا يمكن لأي دولة مهما بلغت قوتها أن تلبي حاجاتها بشكل منفرد أو تعيش بمعزل عن بقية العالم. فكان لابد من بناء تعاون اقتصادي وإقليمي، تجمعه المصالح المتبادلة، إذ ترجع فكرة التعاون بارتباطها بالتكتلات الاقتصادية التي تزيد عن مائة عام فنشأ أول تكتل اقتصادي في الولايات الألمانية، ذلك قبل وحدة ألمانيا وسميت بعد ذلك ألمانيا الاتحادية، وكذلك تكتل فرنسا ومستعمراتها، إلا أن خصائص هذه التكتلات القديمة قد اتسمت بسياسة ربط المستعمرات بالدولة المستعمرة لتزويدها بالمواد الخام والسلع الأولية لتلبية احتياجاتها الإنتاجية والصناعية.

وقد رافق هذا التطور الاقتصادي المتسارع والمتلاحق، إلى السعي نحو تكوين تعاون دولي وتفعيل التكتلات الاقتصادية بين بعض الدول من خلال مراجعة الكثير من الضوابط، التي تحكم أساليب عمل تلك التكتلات، بهدف تحقيق المنافع المشتركة. ومع توسع نطاق العولمة وعدم وجود الوعي الكافي لدى معظم الدول النامية بهذه الظاهرة، فمن المتوقع أن يستمر اتساع الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة، وأن تكون أكثر عرضه للتهميش في ظل نظام اقتصادي متحيز، كون الدول العربية والنامية مجرد سوق استهلاكية لمنتجات دول المركز الرأسمالي، وبذلك ظهرت إشكالية الدراسة لاقتصاديات الدول العربية، كونها تعاني من ضعف في تحقيق تعاون اقتصادي حقيقي، وعدم قدرتها على تحقيق القدرة التنافسية ذلك بسبب النقص الكبير في طرق المعرفة والابتكار المتعلقة بالاقتصاد الرقمي، بالتالي فإن عدم توفر المورد البشري المدرب، يعيق من مجالات التنمية الاقتصادية المستدامة وعدم تحقيق القدرة التنافسية المبنية على العلم والمعرفة والتكنولوجيا.

مشكلة الدراسة:

تثير مشكلة الدراسة إشكالية جدية في التعاون الاقتصادي القائم على تبادل المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فمن المعروف أن قرارات الجامعة العربية، المتعلقة بإقامة منطقة تجارية كبرى ليست بالمسألة الجديدة، بل إنها سابقة في سباقها الزمني على التعاون الأوروبي، يعود ذلك لتبعية غالبية هذه الدول لرأس المال المالي العالمي، ونفاذ مفعول الاقتصاد الريعي، في العديد منها ومشاركتها غير الندية في التجارة الدولية، حيث تعاني بعض الدول العربية وخاصة الدول غير النفطية من مشكلة أساسية وهي ضعف عمليات التمويل لسد احتياجاتها الأساسية والتشغيلية؛ إذ تفتقد معظمها للموارد الذاتية التي تمكنها من ممارسة نشاطها الاقتصادي والإنتاجي [1](صندوق النقد العربي، تقرير التنافسية الاقتصادية،2021)، لذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

- **ما هو دور التعاون الاقتصادي في تطوير القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول العربية؟**

ويتفرع من هذا السؤال عدة أسئلة فرعية: وحتى نتمكن من الإحاطة بكل جوانب الدراسة، قسمنا الإشكالية الأساسية إلى أسئلة فرعية يمكن إجمالها فيما يأتي:

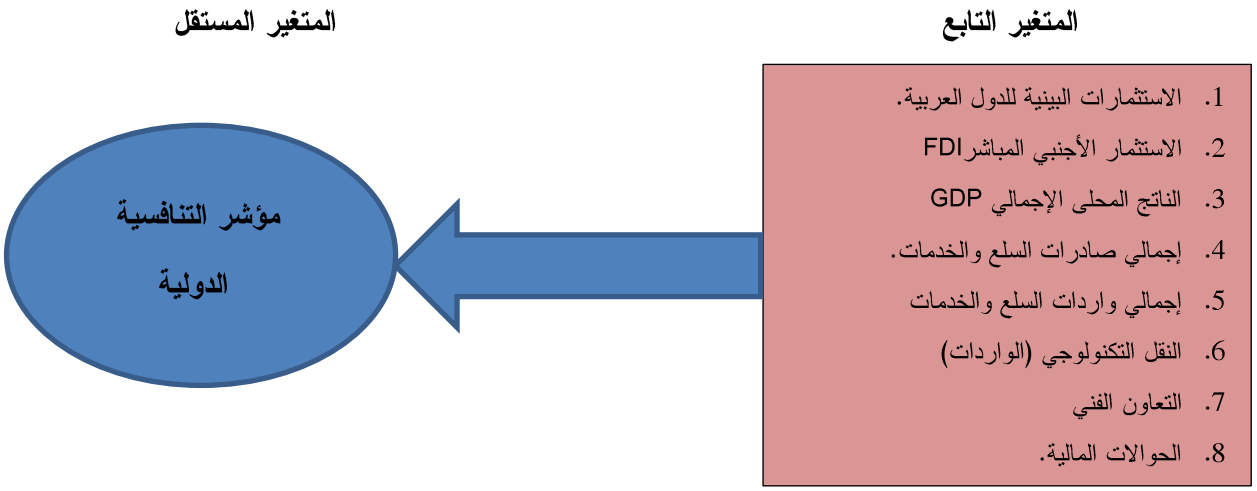
- ما هو شكل التعاون الاقتصادي في تحقيق القدرة التنافسية للدول العربية؟
- ما هي أبرز التجارب الدولية التي يمكن الاستفادة منها في تحقيق التعاون الاقتصادي؟
- هل يمكن تحقيق تعاون اقتصادي في ظل التطورات المتلاحقة للاقتصاد الرقمي المبني على المعرفة والابتكار؟

متغيرات الدراسة:

يمكن إبراز متغيرات الدراسة على النحو الآتي:

أولاً: المتغير التابع: هو عبارة عن مؤشر التنافسية الاقتصادية التابع لصندوق النقد العربي، ويتم قياسه من خلال $\frac{\text{نسبة الانفتاح التجاري} + \textbf{FDI}}{GDP}$ كونه الأجدر في قياس التنافسية الدولية للدول العربية، (تقرير التنافسية الصادر عن صندوق النقد العربي 2020، 2020) وهذا يختلف عن دراسة تقرير التنافسية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالميWEF للعام 2020م، والذي تم احتسابه من خلال $\frac{\text{إجمالي الصادرات}}{\text{الاستثمار الأجنبي المباشر}}$.

(The Global Competitiveness Report 2019)



شكل رقم (1)

ولتحقيق ذلك يمكن اتباع المنهج الوصفي التحليلي وسيتم الحصول على البيانات من المصادر الرسمية، ومنها البنك الدولي، وتقارير الاقتصادي العربي الموحد، ومراكز الإحصاء العربية.

حدود الدراسة:

أولاً: الحدود المكانية: دراسة

حالة بعض الدول العربية كما سيتم اختيار سلسلة زمنية من 2000م– 2020م.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحديد ظاهرة التعاون الاقتصادي، وشروطها وكيفية الاستفادة من ظاهرة التوافق والتجانس في إحداث التكامل والتعاون الاقتصادي العربي القائم على تطوير الاقتصاد المنتج، كما سيتم في هذه الدراسة محاولة إيجاد الفوارق الاقتصادية بين الدول العربية، ومحاولة إيجاد التشابهات الاقتصادية والميزات النسبية والمطلقة لكل دولة، وأيضاً إيجاد القنوات التنافسية الأكثر نفعاً، ومحاولة الاستفادة من خبرات ومهارات الدول المتقدمة، ومحاولة تطبيقها، والاستعانة ببعض التجارب الناجحة كتجربة اليابان في مضمار التنافسية والتعاون الدولي المشترك.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من خلال:

- تقديم توصيات بكيفية الاستفادة من موضوع التعاون الدولي لتحقيق قدرة تنافسية قادرة على مواكبة التطورات الاقتصادية والسياسية، بالإضافة إلى أن الدراسة تحتوي على بعد جديد من أبعاد دراسة المنافسة العالمية.
- تقديم طرق علمية لأبعاد القدرة التنافسية ومناقشتها من وجهات نظر مختلفة، لذلك تضيف الدراسة مفاهيم جديدة تستفيد منها الدول العربية في مجالات الاقتصاد والتعاون الدولي.
- اشتقاق الدروس المستفادة من التجارب الدولية الناجحة التي حظيت بعمليات تنموية ناجحة على الصعيد الاقتصادي.

منهجية البحث:

استناداً لمشكلة البحث وأهميته وأهدافه، وفرضياتها؛ أي طبيعة البحث ومضامينه فقد تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي لجهة تناسب موضوعه، وعليه سوف يتم جمع وعرض وتحليل البيانات استناداً إلى المصادر الثانوية من كتب ومؤلفات، ودوريات متخصصة، بجانب لغة الأرقام الإحصائية، ويضاف لذلك المصادر الأولية كلما اقتضت الضرورة لذلك. والمنهج القياسي لسلوكيات الاقتصاد الكلي للتنبؤ بالنتائج وقياسها للوصول للنتائج.

الدراسات السابقة:

(حمدي،2014)، هدفت إلى معالجة ظاهرة التنافس الدولي، من جانب مفهوماتي ونظري، حيث تم مواكبة التطورات والظواهر التي حدثت وما زالت تحدث في حقل العلاقات الدولية، سواء على مستوى بينة النظام الدولي أو على مستوى الفواعل والاهتمامات، حيث أسفر تحول العلاقات الدولية من صراع أيديولوجي إلى تنافس دولي مفتوح، وقد بينت الدراسة أن حقيقة الخلاف بين الدول ليس خلافا أيديولوجيا أو مذهبيا أو عقائديا، فإن السمة الغالبة التي تميز بها قواعد العلاقات بين هذه القوى هي سمة التنافس وليس الصراع. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي بالاستعانة للمراجع والمصادر الرسمية وغير الرسمية من كتب ومؤلفات ودوريات وإحصائيات من مصادرها الرسمية.

(ميشيل تودارو، 1998)، هدفت الدراسة إلى التعرف على النظريات الاقتصادية ومدى أهميتها للدول النامية ومدى التطور الذي صاحب عمليات التنمية الاقتصادية وتأتي في مقدمتها السياسة الحكومية التي تتبعها الدولة وإشراكها في العمليات الاقتصادية وتوصلت الدراسة إلى أن كل دولة لها نظرية تحكم سير عملياتها التنموية بناء على مواردها ومكانتها الاقتصادية إضافة إلى ذلك فإن الدول النامية الآخذة في النمو تناسبها نظرية الدفعة القوية بما تشكله من مدى توفر (13.2%)، من الدخل القومي خلال الخمس سنوات الأولى من التنمية، ثم يرتفع تدريجياً. كما ويؤكد RODAN، أن التصنيع هو السبيل الأمثل في عمليات التنمية في البلدان المتخلفة، وبالتالي سيكون هناك استيعاب لفائض العمالة المتعطلة، لذلك يجب أن يبدأ عمليات التصنيع دفعة قوية، من خلال توظيف حجم ضخم من الاستثمارات.

(إلياس حناش، 2018)، إلى إبراز دور اقتصاد المعرفة في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي، حيث تم الاعتماد على التجارة العربية البينية والاستثمارات العربية البينية كمداخل للتكامل الاقتصادي العربي، ومتغيرات الحافز الاقتصادي والنظام المؤسساتي، التعليم، الابتكار، وإجراء اختبار قياسي على دول الخليج العربي كعينة من الدول العربية باعتبارها تملك مستويات مقبولة في مؤشرات اقتصاد المعرفة حسب منهجية البنك الدولي .وتوصلت الدراسة إلى أنه رغم الفوارق في مؤشرات اقتصاد المعرفة بين الدول العربية، وهو ما صعب من تحقيق التكامل الاقتصادي بينها، يوجد أثر إيجابي ومعنوي لمؤشرات اقتصاد المعرفة لدول مجلس التعاون الخليجي على التكامل الاقتصادي الخليجي بما يساهم في تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية، باعتبار دول الخليج تتقارب جغرافيا وتتميز باحتياطها من النفط والغاز مقارنة بباقي الدول العربية الأخرى.

هدفت دراسة **(Zadek, 2006)** إلى استكشاف الأسس النظرية والآثار العملية للقدرة التنافسية المسؤولة، كما تستند الورقة إلى مشاورات دولية مكثفة بالاشتراك مع الأمم المتحدة، ودراسات حالة مفصلة، وتحليل الاقتصاد القياسي للقدرة التنافسية على المستوى القطري والبيانات المتعلقة بمسؤولية الشركات، وقد أوصت هذه الدراسة إلى أن الممارسات التجارية المسؤولة يمكن أن تسهم في التنافسية الوطنية والإقليمية، وأنه بدون مثل هذه الروابط من المرجح أن تظل آثار مسؤولية الشركات محدودة.

وتناولت دراسة **(عبد الوهاب،2007)** تحليلاً لظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية وعلاقتها بالتحولات الراهنة والتعرف إلى خصائص الدول النامية، وكيف لهذه الأخيرة أن تواجه مختلف التحديات الراهنة، مع تحديد مشكلات ومعيقات تجارب التكامل الاقتصادي التي أقامتها وكيفية تخطيها مع تفعيل تلك التجارب بإعطاء ملامح استراتيجية تكاملية إنمائية لهذه الدول. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن التجارب التنموية في الدول النامية مـــن نتائج التناقض بمفهوم التنمية الحقيقية ومن أهمها ضعف الاستثمار والادخار، زيادة التبعية للخارج، ارتفاع معدلات التضخم والبطالة،... ولمواجهة هذه المشاكل والحد منها، لابد للدول النامية رسم استراتيجية إنمائية لتفعيل التكامل الاقتصادي، بقصد تنمية اقتصاداتها نظراً للعوائد التي يمكن للتكامل خلقها لصالح الدول الأعضاء على نحو أفضل مـــن تلك التي يمكن تحققها بجهـــود منفردة، ولمواجهة التحديات الدولية والإقليمية والتكتلات الاقتصادية.

وحاولت دراسة (جميلة،2011) تحديد هذه الدراسة حددت علاقة الإبداع التكنولوجي بالبحث والتطوير، محددة واقع البحث العلمي في الدول العربية، ومحددة مدخلاته ومعيقاته، ثم تعرضت لأهمية الإبداع التكنولوجي في دعم التنافسية في الدول العربية محددة موقع الدول العربية في مؤشرات الإبداع والتنافسية، ثم الحديث عن سبل النهوض بالقدرات المعرفية والإبداعية، وتوصلت إلى أن الدول العربية الخليجية الستة وتونس احتلت الصدارة في مؤشرات الإبداع والتنافسية عن بقيه الدول العربية الأخرى مواصلة الإصلاحات خاصة المتعلقة بالتعليم بما يعزز عامل الابتكار والتقدم العلمي.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تعد هذه الدراسة من الدراسات القليلة، كونها ركزت على الدور الوظيفي التي تقوم بها الدول، بجانب ارتباطها بالعوامل السياسية والاجتماعية، كما بينت دور العولمة الاقتصادية، والمصالح الدولية، التي تجمع كل الدول مع بعضها البعض، إن ما تم طرحه من دراسات سابقة غير كافٍ وغير مرضٍ لمعالجة إشكاليات البحث، وأن الحلول والتصورات التي تم وضعها غير مجدية وغير هادفة للنهوض بالاقتصاد، لذا فإن هذا الموضوع الذي نحن بصدده، سوف يعالج إشكاليات البحث ويوضع الحلول والرؤى للخروج بنتائج مرضية تفيد أصحاب القرار الاقتصادي والسياسي، وسوف يقوم بالإجابة على استفسارات البحث من خلال استخدام منهج قياسي لبيان نقاط القوة والضعف والتنبؤ بالقدرة التنافسية الاقتصادية للدول.

المحور الأول

التعاون الاقتصادي "المفاهيم والنظريات"

تمهيد:

شهد الاقتصاد العالمي تحولات وتطورات سريعة، حيث أخذت هذه التحولات أشكالا مختلفة في العلاقات الاقتصادية الدولية، من تحرير التجارة الدولية، وتعظيم حجم وأنشطة الشركات العابرة للقارات، وإلى تصاعد عمليات تدويل الإنتاج، والتعاون الاقتصادي والتجمعات الاقتصادية. بالتالي فإن تعدد أشكال الشركات العابرة للحدود الجغرافية بين مختلف دول العالم، جعلتها تساهم في المزيد من الترابط في العلاقات الاقتصادية الدولية، وفي زيادة نسب تبادل السلع والخدمات إضافة إلى سرعة حركة رؤوس الأموال، الأمر الذي جعل اقتصاديات الدول أكثر اندماجاً وتكاملاً، فأصبح الاقتصاد العالمي الراهن لا يعترف بالاقتصاديات المجزأة أو المنفردة، نتيجة التحولات التي ترافق العولمة الاقتصادية. فالتعاون الاقتصادي يتميز بتحقيق أبعاد استراتيجية، التي غالباً ما توظف فيه نظريات اقتصادية تنموية، تنتمي للدول المتقدمة ذات النفوذ الاقتصادي الكبير. حيث وجدت الدول النامية نفسها نحو الاستفادة من هذا الصراع الأيدلوجية.

1.1. مفهوم التعاون الدولي:

عرف الاقتصادي "جون ستيورات ميل"، من خلال "نظريته القيم الدولية"، بأن التعاون الدولي عملية قائمة على الطلب المتبادل لكل دولة والتي تتعامل مع سلعة معينة، وأنه كلما زاد التفاوت بين نسبة التبادل الداخلي في بلد ما ومعدل التبادل الدولي، فإنها تزيد من الإيرادات والمكاسب التي يحصل عليها هذا البلد من عمليات التبادل الدولي.(هدسون وهندر، 1987) كما ويقصد بالتعاون الدولي تبادل المعلومات والمساعدة من أجل تحقيق هدف معين؛ حيث يفهم من هذا التعريف تضافر الجهود المشتركة بين الدول أو حتى بين المؤسسات الدولية والمحلية، لتحقيق نفع مشترك أو خدمة مشتركة، سواء عالمي، أو إقليمي، أو محلي.(سمير،2012، 28)

يمكن القول. إن التعاون الدولي يتم عبر الاتفاقيات الرسمية والمعاهدات البينية والدولية، كما ويمكن أن ينشأ على شكل مساعدات إنسانية، وتعاون مشترك؛ إذ يعد هذا التعاون من القواعد الأساسية التي تقوم عليها منظمة الأمم المتحدة وتدعو إلى تحقيقها. فجدول (1) يوضح نسب المساعدات والدين العام والإنفاق الحكومي للدول العربية، من قيمة الناتج القومي الإجمالي.

جدول (1) المساعدات المالية للدول العربية للعام 2019م

الدولة	المساعدات الإنمائية من الدخل القومي %	الإنفاق الحكومي من قيمة الناتج المحلي%	الدين الخارجي من قيمة الناتج القومي%
السعودية	-	97	-
اليمن	36	136	39
فلسطين	11	135.9	89.2
الأردن	6.2	117.9	87.2
السودان	6.6	99.9	115
مصر	0.5	107	37.1
تونس	2.4	115	101

الدولة	المساعدات الإنمائية من الدخل القومي %	الإنفاق الحكومي من قيمة الناتج المحلي%	الدين الخارجي من قيمة الناتج القومي%
الجزائر	0.1	111	3.6
لبنان	2.9	115	**222.1**

المصدر/ WDI، 2019، https://data.albankaldawli.org/indicator/DT.ODA.ALLD.CD تاريخ الزيارة 2021/3/5[2]

يوضح الجدول (1) قيم المساعدات المالية المقدمة للدول النامية حيث يبلغ إجمالها 25% (تقرير برنامج الأمم المتحدة، 2019) من إجمالي الدخل القومي للدول العربية، وهي تقدم من قبل الدول المتقدمة ومن الاتحاد الأوربي، والوكالة الدولية، كجزء من الإغاثة الدولية للدول النامية، من أجل مساعدتها لتغطية نفقاتها وتلبية احتياجاتها من المواد الأساسية الاستهلاكية فقط، حيث يبين أن هناك مفارقات ونسبا مختلفة في قيم المساعدات لكل بلد وذلك حسب ما يتضمنه أحوال البلد المعيشية أو بالأحرى حسب قبول هذه الدولة والتزاماتها اتجاه الدولة صاحبة المساعدة، هنا تظهر لنا تصدر اليمن والسودان وفلسطين النسبة الأكبر من قيمة المساعدات إذ تبلغ على التوالي (36، 6.6،11%) من قيمة إجمالي الدخل القومي لهذه الدول.

وهذا يعزى لاعتماد هذه الدول بشكل كبير على المساعدات المقدمة من الدول الحليفة والصديقة وهذا يدل عن عجز الحكومات من توفير المتطلبات الأساسية للمواطن إضافة إلى عجز وافتقار قدرة القطاعات الإنتاجية والاقتصادية من تلبية احتياجات السوق. كما أن الإنفاق الحكومي يشكل عبئاً كبيراً للدول العربية حيث يتجاوز النسبة المئوية وهذا يفسر أن حجم الإنفاق الحكومي أكبر من حجم الدخل القومي العائد لهذه الدول، ويرجع هذا إلى ضعف في البناء الهيكلي والقدرة التصديرية للدول العربية واعتمادها المفرط على الاستيراد وهذا يتسبب في عجز الميزان التجاري. وهذا يتطابق أيضاً مع إجمالي الدين الحكومي الكبير وعدم قدرة الحكومات العربية على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الدول بتسديد مستحقاتها مما يتسبب بزيادة في حجم هذه الديون؛ فيظهر لنا الجدول (1) أن دولة لبنان تصدرت النسبة الأكبر للدين الحكومي حيث تجاوز نسب مرتفعة جداً بمعدل 222.1% وحسب بيانات البنك الدولي هي نسبة مرتفعة تخطت توقعات الاقتصاديين والمحليين؛ يعزى هذا الارتفاع غير العادي في حجم الديون إلى أن لبنان يعيش حالة من انقسام سياسي وإقليمي كبير يتخلله ضعف في هيكل الاقتصاد ككل. ناهيك أيضاً إلى الارتفاع في معدلات التضخم وارتفاع القدرة الشرائية بسبب غلاء الأسعار، وإعلان البنك المركزي الإفلاس لحالة التردي التي وصلت إليها لبنان ناهيك عن هروب رؤوس الأموال، وسحب كافة الأموال المودعة بالبنوك لعدم قدرة هذا الجهاز المصرفي بالوفاء بالتزاماتها اتجاه المواطنين. (سلامة، 2023، موقع مدن، https://www.almodon.com/economy/2023/4/19).

جدول (2) المساعدات المالية لمجموع الدول العربية من قيمة الناتج المحلى الإجمالي للعام 2019م

السنة	القروض	المساعدات	الإنفاق الحكومي	الدين العام
2019	%60.9	%25	%6.2	%4.2

المصدر: إعداد الباحث مستند من موقع البنك الدولي: alankaldawli.org التاريخ 2021/4/17[3]

شكلت القروض الممنوحة للدول العربية المعضلة الرئيسية، في وجه التنمية الاقتصادية، إذ شكلت النسبة الأكبر من قيمة الناتج المحلى الإجمالي للدول العربية كافة؛ إذ بلغت (60.9%)، وهذا يشير إلى وجود خلل في ميزان المدفوعات إذ تعتمد الدول العربية على الاستيراد بنسبة تزيد عن (130%)، وتلقي المعونات والمساعدات وجلب الديون والقروض والتي أضعفت كاهلها وأصبحت رهينة لتعليمات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (صندوق النقد الدولي، 2019).

يمكن القول. إن على الدول العربية إعادة ترتيب هيكلة اقتصادها، وذلك من خلال اتباع سياسة توسعية تشمل كافة القطاعات الاقتصادية، والاعتماد على الاقتصاد المنتج، بدلا من الاستيراد وهذا يحدث من خلال تضافر جهود الدولة في مجال التعاون الاقتصادي، وتبادل للخبرات وتعزيز مبدأ الحرية الاقتصادية وإلغاء التعرفة الجمركية بينهم. وهذا يتفق مع نظرية النمو المتوازن لنوركسي (NURKSE) الذي نادى بتوسع حجم السوق وأن الاستثمار يجب أن يشمل كافة القطاعات.

1.2 مبررات التعاون الدولي:

بصفة عامة هناك عدة أسباب ومبررات تدفع الدول لتفضيل مشروعات التعاون الدولي نذكر، منها:

1.2.1.وجود روابط تاريخية قوية بين شعوب المجموعة والقرب الجغرافي.

فالتقارب الجغرافي يعد واحداً من أهم المقومات الضرورية لقيام أي مجتمع إقليمي، ذلك أن المصالح المشتركة والروابط الثقافية بين دول الإقليم الواحد تجعلها قادرة على المساهمة في حل المشكلات التي تواجهها نظراً لمعرفتها العميقة بها، ولكن هذا التقارب الجغرافي لا يكفي وحدة لتكوين تنظيم دولي أو إقليمي إنما لابد من توافر روابط قومية معينة بين شعوب هذه الدول كروابط اللغة والدين والثقافة والجغرافيا والمصالح المشتركة (Karakaya et al,2002).

1.2.2 العامل الاقتصادي.

المناخ الاقتصادي يؤثر بشكل كبير على اتجاه دول العالم نحو تفضيل مشروعات التعاون والتكامل الدولي، ونظراً للرغبة القوية على تحقيق هذا التعاون والاندماج الاقتصادي كان لابد من تعزيز قدرتها الإنتاجية القائمة على التصدير والمنافسة، ففي حقيقة الأمر هناك مزايا عديدة للتعاون الاقتصادي، إذ أن كل بلد تستفيد من عمليات توسيع الأسواق أمام منتجاتها السلعية والصناعية، ذلك بسبب رفع الحواجز الجمركية وإزالة القيود على حركة الدخول والخروج من وإلى الدول الأخرى، في المقابل نجد أن الدول النامية تفتقر إلى إيجاد تعاون اقتصادي حقيقي، هذا يعود بالأساس إلى حالة الانقسام السياسي إضافة إلى الاختلافات في طرق الولاء لبعض الدول الصناعية على حساب دول أخرى (تقرير الأمم المتحدة، 50:2020).

يمكن القول. أن التعاون أصبح يتحدد وفق اختيارات إستراتيجية عمقت درجة التبعية في الدول النامية التي كان يملى عليها إستراتيجيات ونظريات تنموية يتم استنباطها من الفكر الاقتصادي الاشتراكي أو الليبرالي، غالباً ما تكون هذه النماذج التنموية متناقضة مع معطيات الدول النامية.

1.3 العولمة الاقتصادية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي:

فالعولمة تهدف إلى جعل الاقتصاد العالمي مترابطاً ومتماسكاً وذلك من خلال اندماج الأسواق العالمية في حقول التجارة والاستثمار المباشر، وانتقال الأموال والأيدي العاملة والتكنولوجيا ضمن إطار حرية الأسواق، وهذا ما يؤدى إلى خضوع العالم لقوى السوق العالمية، وما يصاحبها من اختراق للحدود القومية وانحسار كبير في سيادة الدولة، وأن مقومات السيادة الاقتصادية أصبحت عالمية بدلاً من مقومات السيادة الاقتصادية الوطنية (عطية ،2005 :21).

يمكن أن نستنتج. أن دراسة البعد الاقتصادي للعولمة، ليس بالضرورة إبعاد العوامل الأخرى، لأن العولمة هي تداخل واضح لأمور الاقتصاد، والاجتماع والسياسة، بالإضافة إلى تزايد تدفق حركة رؤوس الأموال بين الدول، ناهيك عن الانتشار المتسارع للتقنية، فالنظام الاقتصادي العالمي يتسم بالخصائص الآتية:

أ. **القطبية الاقتصادية:** يختلف النظام الاقتصادي العالمي الجديد مع بداية التسعينات عن تلك الترتيبات والأوضاع الاقتصادية الدولية السابقة لهذا التاريخ حيث انهارت القوى الشيوعية، وأصبح هناك نوع من الانفراد بالقمة القطبية الاقتصادية الواحدة، أي سيادة نموذج اقتصاد وآليات السوق بانتصار المعسكر الرأسمالي، وبالتالي فإن هذه المرحلة تغلب عليها أيديولوجية اقتصاد السوق والحرية الاقتصادية والتخلي تدريجياً عن اقتصاد التخطيط (المنصور ،2009: 96).

فإن الانفراد بالقمة القطبية الواحدة لا تعني عدم وجود صراع على تلك القمة من الدول الرأسمالية المتقدمة ذاتها، فهناك أقطاب ثلاثة هي الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا، واليابان، متوحدة فيما بينها ومتجانسة من حيث التوجه الاقتصادي الليبرالي وتتبع منهج الاعتماد المتبادل في إطار علاقاتها الاقتصادية مع قبول مبدأ الصراع والتنافس في علاقاتها التجارية والاقتصادية من أجل اقتسام أسواق العالم الثالث، بحيث تقف الولايات المتحدة الأمريكية منفردة على قمة الهرم تتلوها كل من أوروبا، واليابان، خاصة مع بداية القرن الحادي والعشرين ويتوقف استمرار ذلك الوضع على العديد من العوامل المستقبلية، التي تعكس طموحات كل من الاتحاد الأوروبي، واليابان، في التربع على القمة الهرمية، وإدارة وقيادة النظام الاقتصادي العالمي الجديد (Christian,2014; 41).

ب. **الاعتماد الاقتصادي المتبادل:** يتجه النظام الاقتصادي العالمي الجديد إلى جعل المسافات بين الدول والقارات قريبة (قرية واحدة) من خلال إيجاد نوع جديد من تقسيم العمل الدولي الذي يتم بمقتضاه توزيع العملية الإنتاجية الصناعية بين أكثر من دولة بحيث يتم تصنيع مكونات أي منتج نهائي في أكثر من مكان واحد، وهذا بالتأكيد يغير موازين القوة الاقتصادية، وهناك

معايير جديدة تطرحها هذه القوة تتلخص في السعي إلى اكتساب الميزة التنافسية للأمم في التسعينات، في إطار اتجاه لأطراف الاقتصاد العالمي إلى التنافسية، بالتالي لم تعد الموارد الطبيعة، هي الركيزة الأساسية للقدرة الاقتصادية، بل أصبحت الركيزة الأساسية في ذلك في امتلاك الميزة أو القدرة التنافسية في المجال الدولي، والتي تدور حول التكلفة والسعر والإنتاجية والجودة وهو ما عمق الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل (نويري، 10;2005).

ت. **تقسيم جديد للعمل الدولي:** اتسم النظام الاقتصادي العالمي الجديد بظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل لم تكن معروفة، حيث كانت الصورة التقليدية لتقسيم العمل الدولي، تتمثل في تخصص بعض البلاد في المواد الأولية، والتعدينية، والسلع الغذائية، وتخصص بلاد أخرى في المنتجات الصناعية، وكان الافتراض أن البلاد النامية تتمتع بميزة نسبية في النوع الأول في حين تتمتع البلاد المتقدمة بميزة نسبية في صناعة السلع (Kwok ,2015,8).

نستنتج بما سبق. أن قرارات الإنتاج والاستثمار تتخذ من منظور عالمي، ووفقاً لاعتبارات القدرة الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد، بل وأصبحت هناك فرصة أمام الكثير من الدول النامية لاختراق السوق العالمية في الكثير من المنتجات، إذ يتيح النمط الجديد لتقسيم العمل الدولي لتلك الدول اكتساب مزايا تنافسية في دائرة واسعة من السلع، ولعل تجربة النمور الأسيوية في جنوب شرق آسيا خير دليل على ذلك.

ث. **الثورة التكنولوجية:** يشهد العالم حالياً ثورة عالمية جديدة في المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا الرقمية كثيفة المعرفة، هذه الثورة عمقت عولمة جميع جوانب الحياة الاقتصادية من حركة السلع ورؤوس الأموال والخدمات واليد العاملة المؤهلة (رأس المال البشري)، حيث تشكل دوراً محورياً في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد القائم على التكنولوجيا الحديثة.

ج. **تزايد دور الشركات متعددة الجنسيات:** أصبحت هذه الشركات عالمية النشاط، وعابرة للقارات والقوميات. وهي إحدى السمات الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة، من نقل التكنولوجيا، والخبرات التسويقية والإدارية. وتأكيد العولمة في كافة المستويات الاقتصادية، ومن ناحية أخرى يلاحظ أن هناك العديد من المؤشرات الأخرى الدالة على تعاظم دورها، في تشكيل وتكوين وأداء الاقتصاد العالمي (الطحان وآخرون ،15;2010).

1.4 انعكاسات العولمة الاقتصادية على النظام الاقتصادي العالمي:

لم تعد مؤسسات المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة، تعمل في إطار نظام اقتصادي إنساني، وإنما بدأت تخضع لنظام السوق (النظام الرأسمالي)، فالإصلاحات الاقتصادية التي نادت مؤسسات العولمة القائمة على اقتصاد السوق، قد أضعفت المؤسسات التي تحمل خدمة الرفاه الإنساني. وفي إطار الأمم المتحدة فالعلاقات التنموية الاقتصادية كانت تنظر إلى مشكلة التنمية عن طريق تقسيم الدول إلى مجموعات على أساس مستوى تقدم الدول، لا على أساس الاعتبارات المصلحية للدول المتقدمة، كما هو عليه الحال الآن في إطار العولمة. فنظام التنمية كان يقوم على موضوع الأنشطة التنموية الدولية، لا على انتقائية من حيث الدول أو الأنشطة فقط ، لقد ساهمت الأمم المتحدة في إرساء قواعد دولية لإدارة التنمية. أما اليوم فإن العولمة ومؤسساتها تعمل بآلية الدول الغنية من أجل زيادة رفاهيتها، إضافة إلى خلق نظام اقتصادي عالمي جديد القائم على العدالة والمساواة (برهان غاليون، 12;2005).

1.5 النظريات الكلاسيكية في التجارة الدولية:

نادت المدرسة التجارية، بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وتغليب مصلحتها عن مصلحة الفرد، وقياس قوة الدولة بما تملكه من معادن نفيسة خاصة الذهب، ثم بعد ذلك جاءت الكلاسيك بشكل معاكس تماماً، حيث يرون أن الاهتمام يجب أن ينصب بدراسة سلوك المستهلك (الفرد)، وأن الدولة ما هي إلا مجموعة من أفراد تحكمهم تصرفاتهم في السوق. تعتبر النظرية الكلاسيكية نقطة الانطلاق في تحليل وتفسير التبادل الدولي، حيث أوضح الكلاسيك تفسير وبيان الفوائد المتعلقة بالتبادل الدولي من خلال: (ديدارو، 124;1987)، يرى آدم سميث أن التجارة الدولية هي وسيلة لتطوير القطاع الصناعي، وذلك كونها تسمح بتصريف السلع المنتجة محلياً وتسمح كذلك برفع قيمتها التبادلية ووسيلة أيضاً لتكثيف تقسيم العمل داخل البلد، مما سيؤدى إلى رفع إنتاجية العمل في القطاع الصناعي. كما أن الدولة يجب عليها ألا تتدخل في الحياة الاقتصادية ولا في تسيير شؤون التجارة الدولية، كما يرى آدم سميث أنه يجب على كل دولة أن تتخصص في إنتاج منتوج معين على أساس التكلفة المطلقة، وأن تستورد من الدول المنتج ذات التكلفة الأقل من الدولة المصدرة، ويرى آدم سميث أنه من صالح أي بلد أن تتخصص في إنتاج سلعة معينة

وتصديرها إلى البلدان الأخرى، النظرية الكلاسيكية دعت إلى الحرية الاقتصادية وسيادة المنافسة الكاملة والتخصص وتقسيم العمل بين الدول مما يؤدى إلى زيادة الدخل الحقيقي (Smith's,1977; 231).

المحور الثاني

2. التنافسية الدولية بين الحاضر والمستقبل

تمهيد

اهتمت دول العالم الحديث على تعزيز القدرة التنافسية لاقتصادياتها، ذلك من أجل الاستفادة من الفرص التي يتيحها الاقتصاد العالمي، ومن أجل التقليل من المخاطر الناجمة عن الأسواق العالمية، كونها تحتكر الميزات المطلقة، إذ تقوم التنافسية بتحليل المقومات الاقتصادية لكل دولة، والتي تعكس الصفات الهيكلية الأساسية للاقتصاد الوطني، ذلك من أجل مواكبة التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم، فهي وسيلة أساسية لبيان قدرة الدول على مواكبة التطورات المتسارعة التي يتيحها الاقتصاد الرقمي المبني على المعرفة والتكنولوجيا الحديثة، هناك تغيرات جذرية للاقتصاد العالمي، كونها تميزت بحركة سريعة حيث تواجه تغيرات بمعدلات فائقة السرعة، فعلى الصعيد الاقتصادي هناك اتجاه نحو عولمة الاقتصاد مع تحرير الأسواق العالمية، وتعزيز الاستثمارات الخارجية وظهور ثورة المعلومات التكنولوجية كمحرك رئيسي للعولمة الاقتصادية، بفضل طبيعتها التطورية ودورها في زيادة التنافسية والتي تضيف على الإنتاج السلعي طابع العالمية.

2.1 مفاهيم التنافسية الدولية

من المعلوم أن الشركات، والمشاريع الاقتصادية، هي التي تتنافس وليست الدول، وعليه فإن الشركات التي تملك قدرات تنافسية عالية، تكون قادرة على المهمة في رفع مستوى معيشة أفرادها، لقد أثار تعريف التنافسية اهتماما لدى الهيئات الدولية من أجل إزالة الغموض عن هذا المصطلح، تم استخراج العديد من التعاريف التي يرجع سبب تعددها إلى اختلاف وجهات النظر التي ترى التنافسية بوجهات مختلفة (ابن ناقلة،2006: 44).

2.1.1 تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

"إنّ التنافسية الدولية. هي القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تواجه اختبار المزاحمة الخارجية، في الوقت الذي تحافظ فيه على توسيع الدخل المحلي الحقيقي. كما تعرف التنافسية الدولية على أنها قدرة البلد على توسيع حصصه في الأسواق المحلية والدولية (تقرير التنافسية العربية، 21:2003).

2.1.2 مفهوم القدرة التنافسية.

يشير مفهوم القدرة التنافسية على أنها قدرة المنظمة أو الشركة أو الأفراد في الدولة، على تحقيق مكاسب أكبر وإنتاجية أكثر، مقارنة بالمنافسين الآخرين، وبالتالي فإن الشركة والمؤسسة ستكون أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق إذا تمكنت من إنتاج كمية أكبر وتكلفة أقل تصاحبها مستويات عالية من الإنتاجية والكفاءة والجودة، فالشركات الأكثر تنافسية هي التي يمكنها من تحقيق حصص أكبر من الشركات الأقل قدرة على المنافسة فتتضمن القدرة التنافسية عدة جوانب منها الجودة والابتكار (بن سعيد ،56:2017).

يرى "بورتر" أن المشاريع وليس الدول هي التي تتنافس في الأسواق الدولية، ولكي تحقق المشاريع نجاحها التنافسي ينبغي أن تمتلك ميزة تنافسية قادرة على بسط قدرتها في الأسواق العالمية (Competitive Advantage, 2020;15).

نستنتج من التعريفات السابقة بأن القدرة التنافسية هي مقدرة الشركة أو المؤسسة على المنافسة في السوق من خلال تحقيقها للأرباح والجودة، مقابل الشركات الأخرى المنافسة لها، كما أن الميزة التنافسية تتعلق بالإضافة الجديدة للسلعة أو للمنتج بحيث تكون المنتجات أو الخدمات متفوقة في سمة واحدة أو أكثر، مما يدفع الزبائن إلى تفضيل المنتجات والخدمات التي تحمل هذه الميزة التنافسية؛ ويمكن أن تكون الميزة واحدة (أو أكثر).

2.2 التحول من الميزة النسبية إلى الميزة التنافسية:

الميزة النسبية تستند إلى ما تنتجه الطبيعة من موارد تتميز بها الدولة صاحبة هذه الموارد؛ إذ إنّ كل بلد تكون أكثر تفوقاً في إنتاج سلعة ما عن إنتاج السلعة الأخرى، إذ تتخصص بها كميزة نسبية تمتاز بها، كالبترول مثلاً والغاز الطبيعي والفحم والموارد البحرية... إلخ، في حين الميزة التنافسية تدعم القدرة على التغلب على المنافسة من خلال المساندة والدعم، واستخدام القدرات

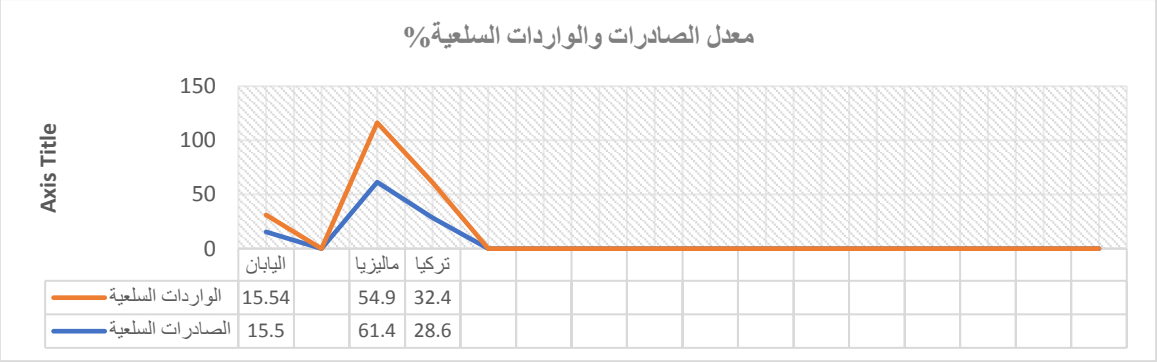
العقلية والتكنولوجية والبشرية من أجل التفوق وتحقيق منافسة أفضل، ولكن نجد أن الميزة النسبية تكون من نتاج الطبيعة (هبات الطبيعة) وليس للإنسان دخل في تحقيقها. (شامة فادية، 36:2015) إن الميزة التنافسية تعتمد على التوصل إلى اكتشاف طرق جديدة ذلك لإنتاج سلع وخدمات ذات خصائص فريدة ومتميزة. من خلال الاستغلال الأفضل للإمكانات والموارد الفنية والمادية والمالية والتنظيمية بالإضافة إلى القدرات والكفاءات والمعرفة وغيرها من الإمكانات التي تتمتع بها المؤسسة والتي تمكنها من تصميم وتطبيق استراتيجيات تنافسية (Porter's Generic Competitive Strategies, 2020).

2.3 تجربة اليابان في تحقيق القدرة التنافسية:

تشير التجارب الاقتصادية الناجحة في آسيا وفي مناطق أخرى إلى كونها ركزت وبشكل مباشر على تطوير الكوادر البشرية، خصوصاً في المجال الصناعي والتقني، بحيث يساهم في عمليات النمو والتنمية الاقتصادية، عبر تطوير الطاقات الوطنية في استيعاب التكنولوجيا بشكل متواصل. وقد شكلت التجربة اليابانية، وكوريا الجنوبية، وماليزيا خلال العقود الخمسة الأخيرة دروساً قيّمة ونموذجاً يحتذي به يمكن أن تفيد الحكومات العربية. والدول النامية من أجل الاستفادة ونقل الخبرات.

2.4 التجربة الاقتصادية اليابانية:

إن نجاح التجربة الاقتصادية اليابانية ليست بما حققته من قدرات إنتاجية، بل من خلال اتباع سياسة حكومية قادرة على البناء والتطوير الاقتصادي المعتمد على الإنتاج والمعرفة، لتكون ركيزة في عمليات التنمية المستدامة، ناهيك أيضاً إلى اتباعها لسياسات جديدة في عمليات الإنتاج الحديث المعتمد على التكنولوجيا والتقنيات المتقدمة. وبالتالي تختلف عن باقي الدول المركز الرأسمالي المنافسة، كالولايات المتحدة، وبريطانيا، التي تعتمد على قدراتها الإنتاجية والمالية بشكل أكبر من أجل تحقيق أكبر قدر من الأرباح في الأجل القصير، دون المجازفة في تحديث وتطوير منتجاتها وفتح أسواق جديدة؛ حيث تركز على الأسواق الموجودة لديها فقط. (ابن نقلة، مرجع سبق ذكره) اليابان ثاني أكبر قوة تجارية في العالم ويسجل الميزان التجاري الياباني ربحاً سنوياً وذلك بتصدير المواد المصنعة ووضع قيود جمركية على المواد المصنعة الأجنبية وبذلك يساهم بـــ (7%) من التجارة العالمية. الرسم البياني (1) يوضح الفروقات والتباينات المختلفة لمعدل الواردات والصادرات السلعية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي 2019م لكل من اليابان وماليزيا وتركيا كحالة مقارنة بينهم (ابن نقلة قدور،2019، ص249).

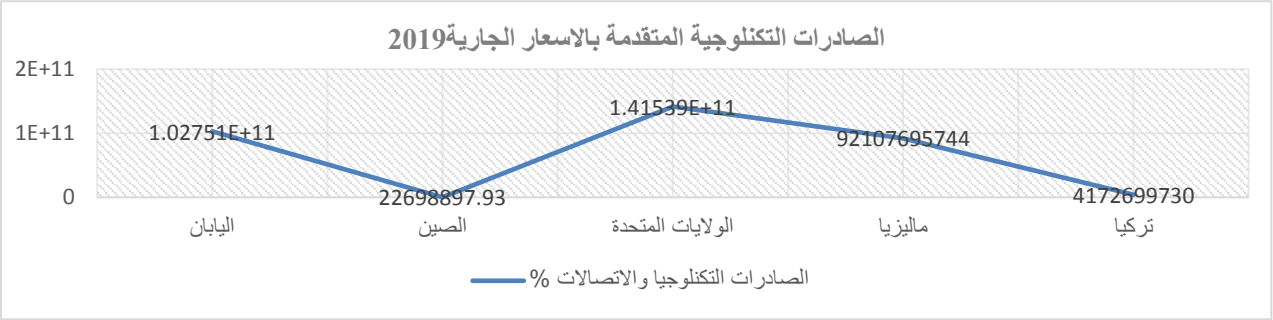


رسم توضيحي(1)

المصدر: من إعداد الباحث مستند لبيانات WDI،2019م

يوضح الشكل (1) الفروقات المختلفة لمعدل الواردات والصادرات السلعية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي حيث يتبين أن هناك انخفاضاً كبيراً في الميزان التجاري الياباني للعام 2019م بنسبة عجز مقدرها (4-%) حيث يعزى هذا الانخفاض إلى ظهور أسواق جديدة ذات تكلفة أقل كالصين وتركيا وماليزيا، ولكن مع ذلك، تمتلك اليابان القليل من الموارد الطبيعية. لذلك فإن أحد الأساليب التي تتبعها الشركات اليابانية تتمثل في استيراد المواد الخام وتحويلها لمنتجات تباع محلياً أو يتم تصديرها للخارج.

وبناءً على ما سبق فإن قيمة العجز في الميزان التجاري الياباني والتي تزيد فيه الواردات عن الصادرات تبقي اليابان النموذج الواعد للنمو الاقتصادي المستقبلي، والذي تتفوق فيها التكنولوجيا اليابانية على باقي دول العالم. وهذا ما يجعل اليابان من أوائل دول العالم في تصدير المنتجات ذات الطبيعة التكنولوجية والتقنية عالية الجودة والتي تحظى بميزة تنافسية على مستوى العالم.



رسم توضيحي (2)

المصدر: إعداد الباحث مستند لبيانات WDI،2019م

استمرت اليابان كثاني أكبر سوق من الناحية الاقتصادية على مستوى العالم وثاني أقوى اقتصاد عالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية حتى عام 2010م، حيث يبلغ الناتج المحلى الإجمالي (5.47) تريليون دولار، وإجمالي صادرات التكنولوجيا المتقدمة بلغ أكثر من 1 تريليون دولار هذا يعزى إلى تعاظم اليد العاملة المدربة، والإنفاق على البحث والتطوير والتي لها الدور المهم على تحقيق الكفاءة والإبداع في مجال التصنيع الإلكتروني والتكنولوجي.

نستنتج مما سبق أن قوة وقدرة اليابان لا تقاس من خلال إجمالي الناتج المحلى فإن هناك العديد من المعايير الأخرى مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت (42325) دولارا للفرد الواحد في حين أن الصين شكل نصيب الفرد فيها (4223) دولارا. ناهيك عن حجم وقدرتها على زيادة صادراتها من الأجهزة ذات التقنية والمردود العالي، والحائز على أعلى جودة مما يجعلها تحظى بميزة تنافسية فريدة، كذلك فإن قوة الاقتصاد مرتبطة أيضاً بأنماط التنمية الاقتصادية والهيكل الاقتصادي للدولة. قد لا يكون هذا ما يثير الاهتمام إذا ما نظرنا للمسألة اليابانية من زاوية اقتصادية فنجدها تفتقر بمواردها لتجعل منها قوة اقتصادية، إلا أن التجربة اليابانية قد اعتمدت على الإنسان في بناء اقتصاداتها وجعلت منة القوة التي تستطيع من خلالها جمع الطاقات والاستفادة من العقول (Beeson,2009;39).

2.4.1 العوامل التي ساهمت على تحقيق القدرة التنافسية للاقتصاد الياباني:

إن الميزة التنافسية في الاقتصاد الياباني لم ينظر إلى الأجل القصير كأساس للتنمية، وإنما اعتمدت على الأجل الطويل لتحقيق ميزة نسبية التي بدورها تستطيع من تحقيق الميزة المطلقة في كافة القطاعات الاقتصادية، حيث إن الميزة التنافسية في الاقتصاد الياباني لم تعتمد على زيادة صادراتها الوطنية، في الأسواق الدولية لكنها ركزت بشكل أساسي في استخدام القدرة في تطوير معدلات النمو والتشغيل في اقتصاديها، ولا سيما في الأجلين القصير وطويل المدى.(4)

المحور الثالث

المؤشرات التنافسية الكلية للدول العربية

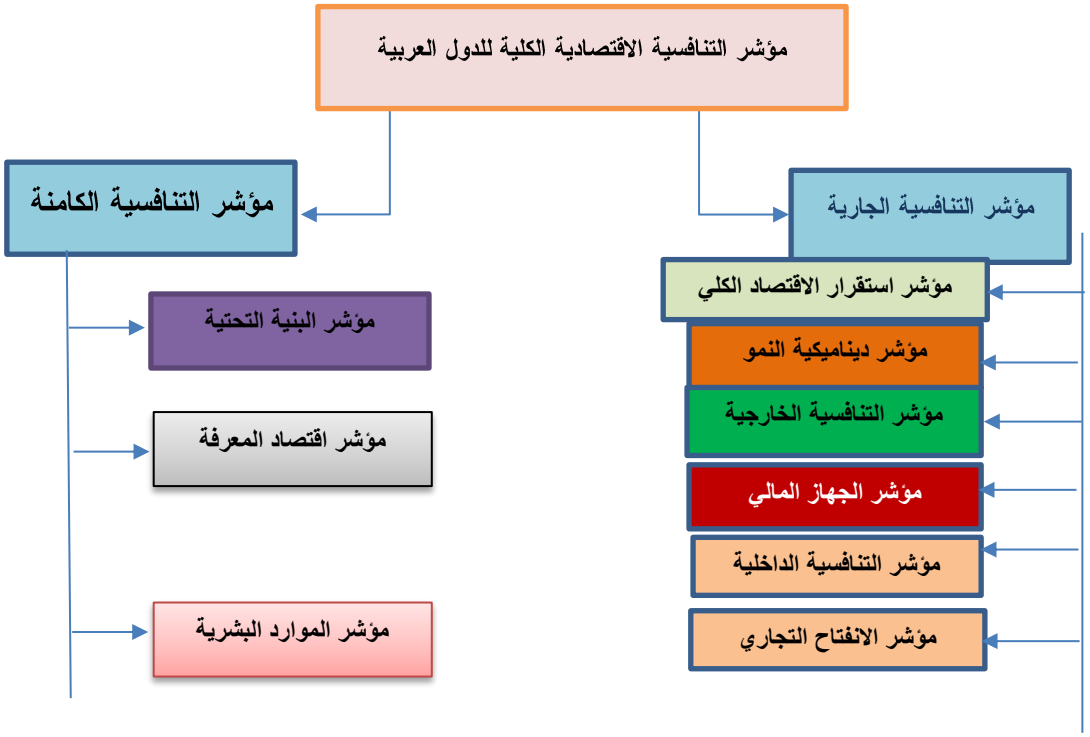
تمهيد:

الحديث عن اقتصاد عربي وتحليل إمكاناته وقدراته شكل تحدياً كبيراً. لدول العالم العربي، وذلك بسبب وجود مجموعة متنوعة في الحجم، والجغرافية، ومستوى الدخل، والموارد الطبيعية، والبنية الاقتصادية ورأس المال البشري، والمهارات، والهيكلة الاجتماعية، والسياسات الاقتصادية، والمؤسسات وعوامل أخرى عدة. فكان لابد من تعزيز قدرتها التنافسية لمواكبة التطورات الاقتصادية المتلاحقة وتعزيز حصتها في الأسواق العالمية.

3.1 مؤشر التنافسية الاقتصادية الكلية للدول العربية:

يشمل مفهوم التنافسية عدة أوجه مختلفة ومتعددة حيث تختلف منهجيات قياس التنافسية بين المؤسسات الدولية، كونها تعتمد بعضها على بيانات كمية لمختلف المتغيرات، في حين يعتمد البعض الآخر على بيانات نوعية مستقاة من مسوحات ميدانية تجريها هذه المؤسسات بالتعاون مع بعض الدول المعنية، يتكون مؤشر التنافسية الكلية من مؤشرين رئيسيين يتعلقان بالتنافسية

الجارية والتنافسية الكامنة حيث يتفرع هذان المؤشران إلى تسعة مؤشرات فرعية يتم قياس كل منها بتقدير المتوسط الحسابي للمتغيرات الكمية المقدرة بالمنهجية المعيارية.



شكل رقم (2)

المصدر: رسم توضيحي استناداً لتقرير المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية

منهجية إعداد المؤشرات:

تم اعتماد تقييم التنافسية على عدة متغيرات حولي (60) مؤشراً أغلبها كمية بحيث تم جمعها من عدة مصادر فقد تم الاعتماد على تقرير التنافسية الاقتصادية العربية التابع لصندوق النقد العربي2016، وتقرير المعهد التونسي لقياس القدرة التنافسية2021 إضافة إلى احتساب بعض المؤشرات، من خلال مؤشرات التنافسية العربية اعتماداً على طريقة المنهجية المعيارية standarallzation z -score بتقدير المؤشرات وترتيب الدول تنازلياً إلى قيمتها المعيارية المقدرة بحيث تقدر مؤشرات القطاعات الاقتصادية بطريقة المنهجية المعيارية بطرح قيمة المتغير من المتوسط الحسابي لمجمل الدول المدرجة في التقرير وقسمتها على انحرافها المعياري وفقاً للمعادلة الآتية: (تقرير المعهد التونسي للدراسات الكمية ،2021،ص50)

$$I^{t}qc = \frac{X^{t}\,qc - X^{t}\,qc = c^{*}}{\sigma^{t}\,qc = c^{*}}$$

حيث تشير Itqc إلى قيمة المؤشر خلال الفترة (t) في حين تشير Xt qc إلى قيمة المتغير(x) للدولة (c) خلال الفترة (t) وكذلك تشير $Xt\ qc = c^{*}$ إلى المتوسط الحسابي للدول المدرجة في التقرير في حين تشير(σ) إلى الانحراف المعياري للقيم خلال الفترة. ويتم تحويل المتغيرات إلى قيم معيارية بمتوسط حسابي يساوي الصفر وانحراف معياري يساوي الواحد الصحيح ويكون تأثير القيم الكبيرة أعلى، حيث إن قيمة (I) تكون أفضل عند القيم الكبيرة.

3.1.2 مؤشر ديناميكية النمو:

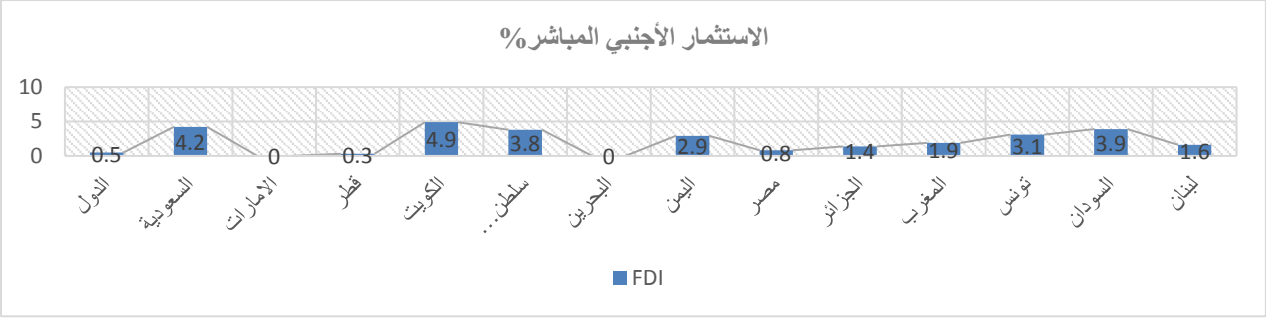
مؤشر ديناميكية النمو هي رصد لحركة التطور الاقتصادي الناتجة عن متغيرات كمية نسبة النمو الحقيقي، وهيكلة الناتج المحلي الإجمالي. ومجهود الإنتاجية (الزراعة، الصناعة، الخدمات)[5]

3.1.3 مؤشر الانفتاح التجاري:

يعرف الانفتاح التجاري بالدرجة التي ينخرط بها الاقتصاد المحلى بالاقتصاد العالمي، من خلال التجارة الخارجية، يقاس الانفتاح التجاري من خلال نسبة إجمالي التجارة الخارجية على الناتج المحلى، حيث يظهر ذلك من خلال حركة رؤوس الأموال والاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر، بما يوفره من فرص استخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، والنهوض بالدولة في نقل المعارف، إضافة إلى دعم عمليات البحث والتطوير. حيث يبرز ذلك من خلال النجاحات التي حققتها عدة بلدان في منطقة شرق آسيا حيث النقلة النوعية من بلاد ينتابها الفقر إلى بلاد أكثر نشاطاً وديناميكية كحالة دولة ماليزيا وأندونيسيا. (طالب دليلة، 2016، 12)

يمكن القول: على الرغم من تنامي العلاقات التجارية العربية وتقليصها نسبياً إلا أن المملكة المغربية، اتبعت سياسة نشطة في تعزيز عمليات التبادل التجاري القائم على تعزيز أواصر التعاون الدولي في المجلات الاقتصادية. تليها جمهورية مصر العربية من حيث قدرتها وتكيفها مع السوق العربي والعالمي؛ وهذا كان واضحاً من خلال عمليات التطوير للبنية التحتية التي يتم إنشاؤها وعمليات التوسع الكبير في النشاط الاقتصادي والإنتاجي، كان له دلالة واضحة بتوفير بيئة قابلة للاستثمار.

أما اليمن والسودان وفلسطين تحاط ببيئة غير آمنة وغير مستقرة وهذا ما يشكل معضلة أمام المستثمرين بالتالي تحتاج إلى تعديل هيكل الاقتصاد ككل كما يجب على هذه الدول النامية اتباع سياسات حكيمة من خلال توفير بيئة تحتية قابلة للحياة تستطيع تشجيع الصادرات على حساب الواردات؛ لتحقيق تنمية ونمو اقتصادي، وهذا لا يتوفر إلا إذا توفر الأمن والاستقرار اللذان يشكلان الطريق نحو بناء اقتصاد قادر على النمو والاستدامة.



رسم توضيحي (3)

المصدر: إعداد الباحث مستند البيانات البنك الدولي[6]

3.1.4.مؤشر التنافسية الخارجية:

يمكن تعريف مؤشر التنافسية الخارجية. قدرة الدولة على زيادة حصتها من الأسواق الخارجية، بحيث يتزايد الطلب الخارجي على المنتجات المحلية وتظهر في شكل زيادة في الصادرات حيث تقاس بالفرق بين أسعار صادرات الدولة – أسعار صادرات الدولة المنافسة، كما يقيس مؤشر التنافسية الخارجية قدرة الدولة على الاندماج في الاقتصاد العالمي وذلك من خلال النهوض بالصادرات وتعزيز القدرة الإنتاجية بكفاءة لزيادة من إجمالي الحصص في الأسواق الخارجية، حيث يبقي هذا الأداء رهينا لمدى قدرة الدول على التنوع في صادراتها ومدى قدرة منتوجاتها على مصاحبتها للجودة والنوعية .(المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، 18:2021)

إضافة إلى ما سبق. فإن التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين منذ عام 2018م، واستمرارها إلى منتصف عام 2019م، وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي بدون اتفاق مبرم وآلية متفق عليها بين الدول، أدت إلى اضمحلال تعزيز حركة التجارة المتبادلة وعدم التزامها بشأن عمليات التوريد والتصدير.

جدول (3) فروقات التجارة الخارجية للدول العربية والتي تشمل قيمة الصادرات السلعية والواردات السلعية للدول العربية (2015–2019م)

البند	القيمة (مليار دولار)					معدل التغير السنوي (%)				
	2015	2016	2017	2018	2019	2015	2016	2017	2018	2019
الصادرات العربية	864.9	781.7	901.3	1.0815	1.009.6	30.8-	9.6-	15.3	20.0	6.7-
الواردات العربية	819.9	763.0	790.5	816.7	838.4	11.8-	6.9-	3.6	3.3	2.7
الصادرات العالمية	16.553.5	16.0410	17.735.1	19.465.4	18.885.9	12.6-	3.1-	10.6	9.8	3.0-
الواردات العالمية	16.713.3	16.188.8	17.964.8	19.800.5	19.226.1	12.1-	3.1-	11.0	10.2	2.9-

المصدر/ إعداد الباحث مستنداً لبيانات صندوق النقد الدولي[7]

يشير الجدول (3) إلى ارتفاع درجة الانفتاح الاقتصاد العربي على الاقتصاد العالمي بشكل عام، قد كان له تأثير ملموس، على مجمل التجارة الخارجية، تحصل الصين على نسبة (13.6%) من نسبة الصادرات العربية، فيما تستحوذ الولايات المتحدة الأمريكية على نسبة (5.8%) من إجمالي التجارة الخارجية العربية.

إن انخفاض أسعار النفط عام 2019م بنسبة تقارب نحو (10%) مقارنة بعام 2018م ساهمت هي الأخرى في انخفاض الصادرات السلعية العربية الإجمالية عام 2019م بنسبة بلغت نحو (6.7%) لتبلغ (1.009.6) مليار دولار مقارنة مع نحو (1.081.5) مليار دولار عام 2018م، مما أثر في وزن الصادرات الإجمالية العربية من إجمالي الصادرات العالمية لتبلغ نحو (5.3 %) عام 2019 م مقابل (5.6%) خلال العام السابق جانب الواردات السلعية الإجمالية للدول العربية، فلقد شهدت ارتفاعاً خلال عام 2019م بلغت قيمتها (838.4) مليار دولار مقارنة مع نحو (816.7) مليار دولار عام 2018م. مما أثر بشكل محدود على وزن الواردات العربية عالمياً حيث ارتفعت لتبلغ (4.4%) عام 2019 م مقارنة (4.1%) عام 2018م.

يعزى ذلك كون الدول العربية تفتقر لعمليات الإنتاج السلعي بالتالي هذا الضعف الإنتاجي والصناعي، يجعلها تتجه نحو استيراد كامل احتياجاتها من الدول الأخرى ذات الفائض الإنتاجي ،هذا بالتأكيد يجعلها تستورد أكثر ما تنتج، لذلك فهي تقع رهينة تعليمات الدول المتقدمة والبنك الدولي وتكدس الديون الخارجية. ومن الملاحظ. أن أداء التجارة الخارجية للدول العربية للعام 2019، كان ضعيفاً إلى حد ما وتباينت الفروقات بين الدول العربية من حيث إجمالي الصادرات والواردات، فتبين أن معظم الدول العربية غير النفطية هي التي حققت نمواً في صادراتها عام 2019 (تقرير الاقتصاد العربي الموحد،42:2020).

المحور الرابع:

سلوكيات الاقتصاد الكلي الجانب القياسي

سوف يستعرض الباحث في هذا المحور منهجية تحليل البيانات الاقتصادية والأساليب القياسية التي تم الاعتماد عليها لدراسة وتحليل البيانات الاقتصادية التي تتعلق بنموذج الدراسة، وذلك باستخدام أساليب التحليل المناسبة، والتحليل القياسي المتمثل في عملية التقدير والفحص لنموذج الدراسة، الذي يهدف إلى دور التعاون الاقتصادي في تطوير القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول العربية. حيث سيتم الاعتماد على الأساليب الإحصائية المتقدمة والتي تستخدم في دراسة تأثير مجموعة من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع بهدف قياس تأثير كل متغير ومعرفة أي المتغيرات الأكثر تأثيراً على المتغير التابع، وأهم هذه الأساليب نموذج الانحدار الخطي المتعدد وذلك من خلال استخدام أساليب تحليل السلاسل الزمنية المقطعية من خلال تقدير النماذج المتجمعة ونماذج التأثيرات الثابتة ونماذج التأثيرات العشوائية. تظهر نتائج التقدير الإحصائي لنموذج التأثيرات العشوائية لدارسة العلاقة بين التعاون الدولي على تطوير القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول العربية.

4.1 منهجية وطرق تحليل بيانات الدراسة:

لتحقيق غرض الدارسة تم الاستعانة ببرنامج eviews لتحليل وقياس البيانات محل الدراسة حيث اعتمد على أسلوب تحليل البيانات المقطعية الطولية (Panel Data) وهو مزيج البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، فقد تم جمع البيانات محل الدراسة من بيانات البنك الدولي وبيانات صندوق النقد العربي خلال الفترة الزمنية 2000–2020، وهذا الأسلوب له أهمية في أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلاف في الوحدات المقطعية على حد سواء، وكما يتميز هذا التحليل من دقة التنبؤ الإحصائي لأنها تأخذ بعين الاعتبار المعلومات ذات البعد الزمني في السلسلة الزمنية، وكذلك البعد المقطعي في الوحدات المختلفة وتم جمع متغيرات الدراسة

من (9) دول عربية هي الأردن، فلسطين، تونس، الجزائر، لبنان، مصر، السعودية، السودان، قطر خلال الفترة الزمنية ما بين الفترة 2000–2020 وبهذا تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد (صافي،2015:75–108).

4.2 النماذج المكونة لأسلوب التحليل البيانات الطولية.

علاقة تستخدم العديد من الدارسات الاقتصادية المناهج البحثية الحديثة التي تعتمد على الأساليب الكمية المتطورة وذلك بغرض الحصول على نتائج تتصف بالفعالية والدقة العالية، ومن بين الأساليب الإحصائية المستخدمة، أساليب تحليل الانحدار لقياس العلاقة والتأثير بين المتغيرات الاقتصادية، ولكن لكل نوع من البيانات الأساليب الخاصة التي تناسبها وربما يكون هناك أكثر من أسلوب إحصائي لتقدير نموذج اقتصادي أو قياس اقتصادية بين بعض المتغيرات، ولكن يجب اختيار الأسلوب الأكثر ملاءمة ودقة لوصف وتحليل البيانات المطلوبة. وهي ثلاثة نماذج قياسية .

4.2.1 النموذج التجميعي: Pooled Model

يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، حيث تكون فيه معاملات الانحدار المقدرة ثابتة لجميع الفترات الزمنية، بمعنى آخر يهمل تأثير البعد الزمني في هذا النوع من النماذج، وتصاغ معادلة الانحدار للنموذج التجميعي على الشكل الآتي (السواعي، 80:2012):

$$Y_{i,t} = \alpha + \sum_{i=1}^{k} \beta_j X_{j(i,t)} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن: Y_{it}: المتغير التابع، α: المقطع الثابت، β: معامل الانحدار، ε: الخطأ المعياري.

i: تمثل المقطع أو الدولة,**t** يمثل الفترة الزمنية

يفترض في هذا النموذج تجانس تباين حدود الخطأ العشوائي بين الدول التي يتـــم دراستها، بالإضافة أن القيمة المتوقعة لحد الخطأ العشوائي يجب أن تساوي الصفر، وأيضا الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ العشوائي بمعنى هذا التغير يجب أن يساوي صفراً وتستخدم طريقة المربعات الصغرى (OLS) في تقدير معالم النموذج ويمكن الحصول على تقديرات متسقة (Consistent) لمعالم النموذج (Efficient). وإذا كان هناك اختلاف في الأثر الفردي عبر الوحدات المقطعية فإن النموذج يتجزأ إلى نموذجين أساسين هما:

4.2.2 نموذج التأثيرات الثابتة: Fixed Effect

يهدف استخدام نموذج التأثيرات الثابتة لمعرفة سلوك كل مجموعة من البيانات المقطعية (سلوك كل دولة على حدة)، وذلك بجعل معلمة الحد الثابت في النموذج تختلف من دولة لأخرى مع بقاء معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة ثابتة لكل دولة، ويرجع السبب في إدخال الآثار الثابتة في النموذج إلى وجود بعض المتغيرات غير الملاحظة التي تؤثر على المتغير التابع ولا تتغير مع الزمن حيث يفترض عند حدوث تغير في هذه المتغيرات على الأقل خلال الفترة الزمنية للدراسة، وتتمثل الآثار الثابتة في كافة العوامل الثابتة غير الملاحظة والتي تختلف من دولة إلى أخرى في العينة محل الدارسة، ومن ثـــم فإن النموذج يعكس الفروق أو الاختلافات المكونة لعينة الدارسة، ويصاغ نموذج التأثيرات الثابتة على الشكل الآتي: (صافي،40:2015)

$$Y_{it} = \alpha + \sum_{i=1}^{k} \beta X_{it} + \sum_{d=2}^{n} \alpha_i D_i + \varepsilon_{it}$$

حيث إن:

D_i متغير وهمي للدولة i يأخذ القيمة 1 إذا كان المراد معرفة الحد الثابت المقصودة والقيمة صفر إذا كان المراد معرفة قيمة الحد الثابت لدولة أخرى، مع الانتباه لأن حد الخطأ العشوائي يجب أن يتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط مقداره صفر، وتباين ثابت لجميع المشاهدات المقطعية وليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة. ويطلق على نموذج التأثيرات الثابتة اسم ـــ نموذج المربعات (Least square With Dummy Variables Models- LSDV) حيث يتم تقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.

4.2.3 نموذج التأثيرات العشوائية: (مكيد علي،2010،ص22)

يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية ملائما للتقدير في حالة وجود اختراق في شروط نموذج التأثيرات الثابتة السابق ذكرها، وتقوم فكرة نموذج التأثيرات العشوائية على معاملة الحد الثابت في النموذج كمتغير عشوائي بمعدل مقداره μ بمعنى أن:

$$\alpha_i = \mu + V_i$$

حيث إن:

V_i: يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية للدولة i

μ: يمثل المتغير العشوائي.

وبالتعويض عن الحد الثابت في النموذج التجميعي العام، نتوصل إلى الشكل التالي للمعادلة: (أبو صالح، 15:2010)

$$Y_{it} = \mu + V_i + \sum_{i=1}^{k} \beta_j X_{j(i,t)} + \varepsilon_{i,t}$$

$$w_{it} = V_i + \varepsilon_{it}$$

ومن خلال المعادلة السابقة نلاحظ أن النموذج يحتوي على مركبتين للخطأ العشوائي V_i, ε_{it} حيث w_{it} الخطأ المركب والتي تساوي حاصل جمع مكونات الخطأ العشوائي، لذلك يطلق على نموذج التأثيرات العشوائية أحيانا نموذج مكونات الخطأ (Error Components Model) ولهذا النموذج خواص رياضية تتمثل في مساواة متوسطات مكونات الخطأ للصفر، وثبات تبايناتها ولتقدير نموذج التأثيرات العشوائية يستخدم طريقة المربعات الصغرى المعممة (Generalized Least Square -GLS)؛ إذ إنّ طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) تفشل في تقدير معلمات النموذج وتعطي مقدرات غير دقيقة ولها أخطاء قياسية غير صحيحة وتفترض طريقة (GLS) ثبات تباين حد الخطأ (Homoskedastic) ويكون الخطأ من النوع الأبيض، أي عشوائي (Whit Error) وبالتالي يفترض هذا الاختبار عدم (Heteroskedasticity) في النموذج مما يعني أن تقدير هذا النموذج يكون متسقاً.

4.3 الاختبارات الإحصائية للبيانات:

وتضم في جعبتها كلا من اختبار استقرار البيانات، واختبار Levin, Lin and Chu، واختبار الارتباط الخطي المتعدد، واختبارات الملائمة لنماذج البيانات الطولية – السلاسل الزمنية والمقطعية معاً

4.3.1 اختبار استقرار البيانات Stationary test

يعتبر عدم استقرار السلاسل الزمنية أحد أهم المعضلات التي تواجه النماذج القياسية وتحليلها، نتيجة لفقدان الخواص الإحصائية للانحدار في حال وجود سلاسل غير مستقرة وغير ساكنة، والحصول على انحدار وهمي للعلاقات، ويعتبر اختبار جذر الوحدة أهم الطرق لمعرفة مدى استقرار السلاسل الزمنية ومعرفة الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية ودرجة تكاملها. ودراسة الاستقرار الزمني يعطي أفضل السلاسل الزمنية وقوة الاختبارات تزداد بحجم العينة المتاحة وهذا البانل داتا موجود حيث إضافة البعد الفردي إلى البعد الزمني يعطي أهمية في تحليل السلاسل غير المستقرة ومعالجتها بمساعدة السلاسل الزمنية. (عطى عبد القادر،2005،ص9) وتتميز اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل بأنها تتفوق على اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الفردية لأنها تتضمن محتوى معلوماتياً ومقطعياً وزمنياً معاً، والذي بدوره ينعكس في الحصول على نتائج أكثر دقة من اختبارات السلاسل الزمنية الفردية.

نتائج تقدير معاملات النموذج التأثيرات العشوائية Random Effect

النموذج الرياضي المستخدم ICI = 3.043652(C)+0.1979987(EXPO)+ 0.650920(FDI) - 0.297968(GDP

جدول رقم 4

Dependent Variable: LOG(ICI)	
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)	
	Date: 05/15/22 Time: 14:06

		Sample: 2000 2020		
		Periods included: 21		
		Cross-sections included: 9		
Total panel (balanced) observations: 189				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1246	1.542718	1.972915	3.043652	C
0.0044	2.885416	0.068616	0.197987	LOG(EXPO)
0.0000	12.38857	0.052542	0.650920	LOG(FDI)
0.0035	-2.955812	0.100808	-0.297968	LOG(GDP)
0.9082	-0.115523	0.035832	-0.004139	LOG(INTERINV)
0.3911	0.859615	0.040520	0.034832	LOG(ITC)
0.5740	0.563128	0.060632	0.034143	LOG(TECHCOO)
0.7402	0.332099	0.056456	0.018749	LOG(TRANS)
		Effects Specification		
Rho	S.D.			
0.0000	0.000000	Cross-section random		
1.0000	0.572477	Idiosyncratic random		
Weighted Statistics				
1.199143	Mean dependent var		0.663153	R-squared
0.967449	S.D. dependent var		0.650126	Adjusted R-squared
59.27158	Sum squared resid		0.572248	S.E. of regression
1.762431	Durbin-Watson stat		50.90515	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)
Unweighted Statistics				
1.199143	Mean dependent var		0.663153	R-squared
1.762431	Durbin-Watson stat		59.27158	Sum squared resid

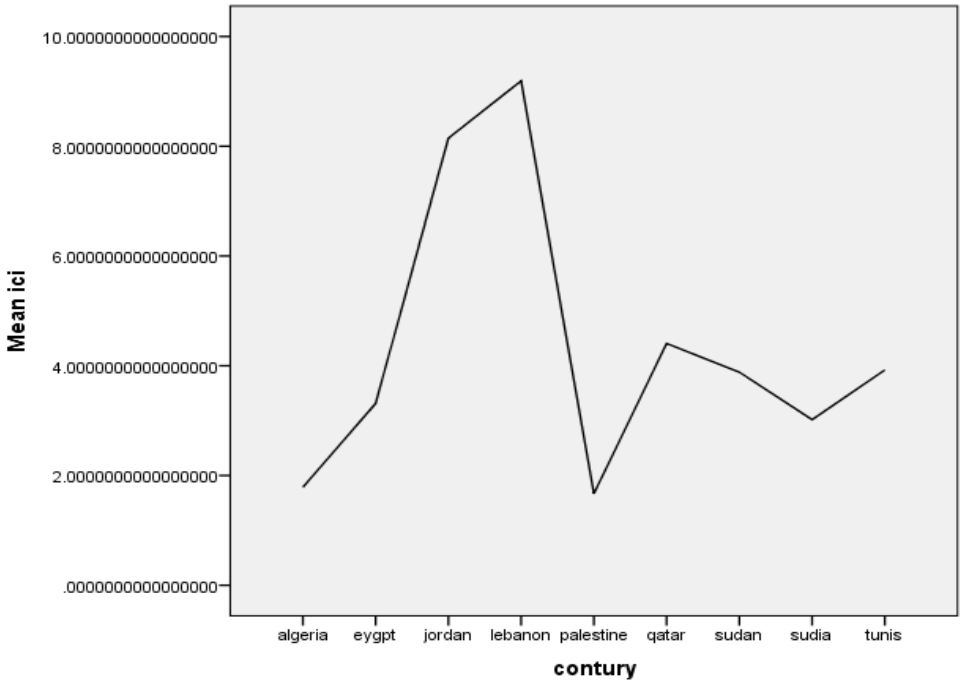
4.4 اختبار النموذج الأكثر ملاءمة لبيانات الدراسة

جرت العادة الاعتماد على معامل التحديد كمؤشر رئيس للمقارنة بين عدة نماذج قياسية من ناحية الملائمة للبيانات التي تجرى عليها الدارسة، إلا أنه في نماذج التحليل المقطعي لا يمكن الاعتماد على معامل التحديد في اختيار نموذج البيانات الملائم ؛وذلك لأن معامل التحديد يعتمد على مقاييس مختلفة في حسابه من نموذج لآخر، وثم بين النموذج التجمعي والثابت في خطوة وبين النموذج الثابت والعشوائي في خطوة ثانية: المتغير التابع القدرة التنافسية.

$$\frac{\text{(نسبة الانفتاح التجاري + FDI)}}{\text{GDP}}$$

تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي 2020م، تقرير التنافسية لاقتصاديات الدول العربية.

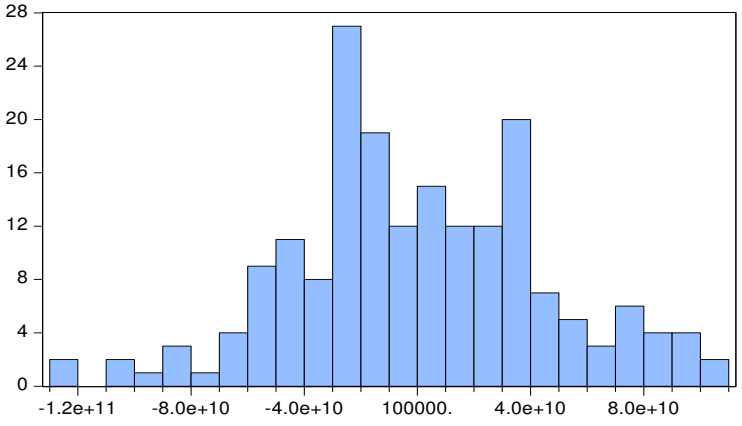
تبين أن بيانات سلسلة القدرة التنافسية تختلف من دولة لأخرى ويتضح عدم الاستقرار بين الدول لاختلاف قدرتها على تحقيقها ونجد أن أقلها في فلسطين وأعلى قيمة في لبنان كونها نقطة تمركز لمنطقة الشرق الأوسط، وتجمع للشركات العالمية مقارنة بالدول محل الدراسة والرسم البياني يوضح ذلك:



شكل بياني (4)

المصدر: إعداد الباحث بناء على بيانات الدراسة

نتائج اختبار التحقق من التوزيع الطبيعي



Series: Standardized Residuals	
Sample 2000 2020	
Observations 189	
Mean	3.15e-06
Median	-2.46e+09
Maximum	1.03e+11
Minimum	-1.27e+11
Std. Dev.	4.54e+10
Skewness	0.016999
Kurtosis	2.996336
Jarque-Bera	0.009208
Probability	0.995406

شكل بياني (5)

* إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة

يتضح من نتائج الجدول أعلاه بأن القيمة الاحتمالية Prob لاختبار Jarque-Bera تساوي (.9954) وهي أكبر من مستوى الدلالة (.05) مما يشير إلى أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم التوزيع الطبيعي للبواقي.

4.5 تفسير النتائج للنموذج الأكثر ملاءمة للبيانات

بناء على نتائج اختبارات المفاضلة تم اعتبار نموذج التأثيرات العشوائية أفضل النماذج المستخدمة للقياس؛ حيث تبين المقطع الثابت لنموذج الانحدار العشوائية غير دال إحصائيا حيث كانت قيمته الاحتمالية Prob تساوي (.1246) وهي أكبر من مستوى الدلالة (.05) ومعامل التحديد المعدل يساوي (.6501) وهذا ويشير على أن ما نسبته (65.01%) من التغيرات الحادثة في المتغير المستقل (التعاون الدولي) يرجع إلى متغيرات (القدرة التنافسية) المتغير التابع، وعليه يمكن معرفة تأثيرات متغيرات التعاون الدولي على النحو الآتي.

4.5.1 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \le 0.05$) للصادرات السلعية في تطوير القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول العربية.

تبين أن القيمة الاحتمالية Prob لمتغير الصادرات السلعية يساوي (.0044) وهي أقل من مستوى الدلالة (.05) وقيمة اختبار t المحسوبة (2.885)، وهي أكبر من t الجدولية التي تساوي (1.96) مما يشير إلى أن الصادرات السلعية لها تأثير إيجابي على القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول العربية وكما نجد أن قيمة معامل الانحدار للصادرات السلعية تساوي (0.197) تشير إلى مقدار الزيادة المئوية في تطوير القدرة التنافسية في حالة زيادة الصادرات السلعية بمقدار واحد بالمائة..

4.5.2 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \le 0.05$) للاستثمار الأجنبي في تطوير القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول العربية.

تبين أن القيمة الاحتمالية Prob لمتغير الاستثمار الأجنبي يساوي (0.0044) وهي أقل من مستوى الدلالة (.05) وقيمة اختبار t المحسوبة (12.388)، وقيمتها أكبر من t الجدولية التي تساوي (1.96)، مما يشير إلى أن الاستثمارات الأجنبية لها تأثير إيجابي على القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول العربية، وكما نجد أن قيمة معامل الانحدار للاستثمارات الأجنبية تساوي 0.650 تشير إلى مقدار الزيادة المئوية في تطوير القدرة التنافسية في حالة زيادة الاستثمار الأجنبي بمقدار واحد بالمائة.

4.5.3 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \le 0.05$) للنقل التكنولوجي في تطوير القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول العربية.

تبين أن القيمة الاحتمالية Prob لمتغير الاستثمار التكنولوجي يساوي (0.3911) وهي أكبر من مستوى الدلالة (.05) وقيمة اختبار t المحسوبة (0.8596) وهي أقل من t الجدولية التي تساوي (1.96،) مما يشير إلى أن النقل التكنولوجي ليس له تأثير على القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول العربية.

4.5.4 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \le 0.05$) للتعاون الفني في تطوير القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول العربية.

تبين أن القيمة الاحتمالية Prob لمتغير التعاون الفني يساوي (0.5740)، وهي أكبر من مستوى الدلالة (.05) وقيمة اختبار t المحسوبة (0.5631) وهي أقل من t الجدولية التي تساوي (1.96)، مما يشير إلى أن الاستثمارات البينية ليس لها تأثير على القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول العربية.

4.5.5 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \le 0.05$) الاستثمارات البينية في تطوير القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول العربية.

تبين أن القيمة الاحتمالية Prob لمتغير الاستثمارات البينية يساوي (0.9082)، وهي أكبر من مستوى الدلالة (.05) وقيمة اختبار t المحسوبة (0.1155) وقيمتها المطلقة أقل من t الجدولية التي تساوي 1.96 مما يشير إلى أن التعاون الفني ليس له تأثير على القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول العربية.

4.5.6 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \le 0.05$) للتحويلات المالية في تطوير القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول العربية.

تبين أن القيمة الاحتمالية Prob لمتغير التحويلات المالية يساوي (0.7402)، وهي أكبر من مستوى الدلالة (.05) وقيمة اختبار t المحسوبة (0.3320) وهي أقل من t الجدولية التي تساوي (1.96)، مما يشير إلى أن التحويلات المالية ليس لها تأثير على القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول العربية.

4.5.7 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للناتج المحلي الإجمالي في تطوير القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول العربية.

تبين أن القيمة الاحتمالية Prob لمتغير الاستثمار الأجنبي يساوي (0.0035) وهي أقل من مستوى الدلالة (.05) وقيمة اختبار t المحسوبة (2.9558−)، وقيمتها المطلقة أكبر من t الجدولية التي تساوي (1.96) مما يشير إلى أن الناتج المحلي الإجمالي له تأثير عكسي على القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول العربية، وكما نجد أن قيمة معامل الانحدار للاستثمار الأجنبي تساوي (0.297)، تشير على مقدار النقص المئوي في تطوير القدرة التنافسية في حالة زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار واحد بالمائة، ويمكن تفسير العلاقة العكسية بالاعتماد على نسبة الانفتاح التجاري، في حساب القدرة التنافسية والذي يعبر عن مجموعة الصادرات والواردات مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي.

نتائج الدراسة:

بناء على ما تبين من الفقرات السابقة من تحليل لبيانات الدراسة واختبار الفرضيات فإنه يمكن الوصول إلى النتائج الآلية:

1. عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي لبعض الدول العربية حال دون تطوير قدراتها التنافسية المبنية على المعرفة والبحث العلمي، ولاسيما في ظل الانقسام العربي
2. إن تحقيق القدرة التنافسية المبنية على العنصر البشري المدرب هو الأجدر بتحقيق الميزة التنافسية وزيادة معدلات النمو والتنمية. وهذا ما تفتقد إلية الدول الخليجية، كون هناك قناعة رئيسية بأن التنمية يتوجب أن تنجز بالإنسان وللإنسان ومن أجل الإنسان، وليس كهدف بحد ذاته.
3. شهدت العلاقات الاقتصادية العربية غير المتكافئة مع دول المركز الرأسمالي، حيث قامت على التبعية والارتهان للسياسات الاقتصادية لتلك الدول متمثلة بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.
4. حققت التجارب الدولية دورا كبيراً في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل الخبرات مما أدى إلى زيادة في معدل النمو والتنمية الاقتصادية.

توصيات الدراسة

1. يجب على الحكومات العربية تعزيز دورها التنموي من خلال تشابك العلاقات والتبادل التجاري والاقتصادي وجلب الشركات الأجنبية.
2. خفض التعرفة الجمركية على السلع وإلغاء الحواجز الجمركية بين الدول العربية.
3. تفعيل السوق العربية المشتركة والتبادل التجاري فيما بين الدول العربية والاستفادة من مزايا التخصص السلعي.
4. على الدول العربية الاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية وإرسال البعثات التدريبية إليها لنقل المهارات والتكنولوجيا الحديثة ذلك من أجل زيادة معدلات التنمية الاقتصادية.

الهوامش:

(1) صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصادية العربية 2016،www.amf.org تاريخ الزيارة 2022/4/18م

(2) بينات البنك الدولي ,2019،https://data.albankaldawli.org/indicator/DT.ODA.ALLD.CD تاريخ الزيارة 2021/3/5

(3) موقع البنك الدولي: alankaldawli.org التاريخ 2021/4/17

(4) حجازي الجزار، بناء القوة الاقتصادية اليابانية، موقع البيان،-https://www.albayan.ae/economy/2002-11-29 1.1357421، تاريخ الزيارة 2021/8/28

(5) بيانات البنك الدولي، 2020م، الرابط https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG تاريخ الزيارة 2022/5/2م

(6) https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG

(7) صندوق النقد الدولي،2019م، https://www.imf.org/ar/Home، تاريخ الزيارة 2022/5/5م

(8) تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي 2020م، تقرير التنافسية لاقتصاديات الدول العربية.

المصادر والمراجع العربية:

- برهان غليون، (2005). العولمة الاقتصادية، مجلة الدستور، العدد الثاني، ص12.
- بن سعيد، محمد وبن سعد، وسيلة (2017). القدرة التنافسية كآلية إستراتيجية لتحسين أداء المنظمات، تجربة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس، ص56.
- تقرير الأمم المتحدة، (2020). التكامل الاقتصادي العربي من منطقة التجارة الحرة الكبرى إلى اتحاد جمركي، الفرص والتحديات، بيروت، ص50.
- تقرير الأمم المتحدة، (2020). التكامل الاقتصادي العربي من منطقة التجارة الحرة الكبرى إلى اتحاد جمركي، الفرص والتحديات، بيروت، ص50.
- السواعدي خالد، (2012). نموذج الانحدار المتعدد، الاقتصاد القياسي، جامعة القاهرة، ص12.
- شراكة في التنمية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، (2019)، تقرير برنامج الأمم المتحدة، ص2.
- صافي سمير، (2015). الاقتصاد القياسي مكتبة الجامعة الإسلامية، فلسطين غزة، ص75–108.
- الطحان وآخرون، (2010). شركات متعددة الجنسيات، جامعة القاهرة، العدد الأول، دار الكتاب، القاهرة، ص15.
- راضي سمير، (2012). مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية مجلد 22، العدد 45، ص28، جامعة بغداد.
- عطية، أحمد. (2005). العولمة الاقتصادية، كلية العلوم الإدارية والاقتصادية، مجلة جامعة الإسكندرية، ص21.
- قدور، بن نافلة، (2006)، المعلومات مدخل لتحقيق الميزة التنافسية. الملتقى الدولي، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف.
- المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، (2021)، تقرير حول التنافسية للدول العربية، ص17.
- مكيد، على. (2017). تحليل الاقتصاد القياسي، دروس ومسائل محلولة، ديوان المنشورات الجامعية، الجزائر، ص99.
- منير، نوري، (2005). تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، ص10.
- المنصور، عزيز. (2004). الرأسمالية والهيمنة الأمريكية، كلية الاقتصاد، جامعة بغداد، ص96.
- ميشيل تودارو. (1998). التنمية الاقتصادية، الطبعة العربية، ترجمة الدكتور محمود حسن حسني، السعودية، دار المريخ للنشر ص60.

References:

- Adam Smith's, Theory of International Trade in the Perspective of Economic Development, Journal Article, Economic, New Series, Vol. 44, No. 175 (Aug, 1977) pp. 231-248 (18 pages) Published By: Wiley
- Adam Smith's, Theory of International Trade in the Perspective of Economic Development, Journal Article, Economic, New Series, Vol. 44, No. 175 (Aug, 1977) pp. 231-248 (18 pages) Published By Wiley
- Al-Mansour Aziz, (2004), Capitalism and American Hegemony (in Arabic), College of Economics, University of Baghdad, p. 96
- Al-Sawaidi Khaled, (2012), Multiple Regression Model, Econometrics (in Arabic), Cairo University, p. 12.
- Al-Tahan et al., (2010), Multinational Companies (in Arabic), Cairo University, First Issue, Dar Al-Kitab, Cairo, p. 15.
- Attia Ahmed, (2005), Economic Globalization (in Arabic), Faculty of Administrative and Economic Sciences, Alexandria University Journal, p. 21
- Bin Saeed Muhammad, Bin Saad Wasila, (2017), Competitiveness as a strategic mechanism to improve the performance of organizations, the experience of small and medium enterprises in Algeria (in Arabic), Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Sidi Bel Abbes University, p. 56
- Burhan Ghalioun, (2005), Economic Globalization (in Arabic), Al-Dustour Magazine Issue, Two, p. 12
- Competitive Advantage. Corporate Finance Institute. Accessed Dec 5th 29. World Economic Forum, 91-93 route de la Capite CH-1223 Cologny/Geneva Switzerland, The Arab World Competitiveness Report, 2018.
- Kaddour, Ben Nafla, (2006), Information is an entry point to achieving competitive advantage. International Forum, Requirements for the Qualification of Small and Medium Enterprises in Arab Countries (in Arabic), University of Chlef.
- Makid Ali, (2017), Econometric Analysis, Lessons and Solved Problems (in Arabic), Office of University Publications, Algeria, p. 99

- Mark Beeson, (2009) Developmental States in East Asia: a comparison of the Japanese and Chinese experiences Asian Perspective Vol. 33, No. 2, pp. 5-39 (35 pages) Published By: The Johns Hopkins University Press
- Michele Todaro, (1998), Economic Development, Arabic Edition, translated by Dr. Mahmoud Hassan Hosni, Saudi Arabia, Mars Publishing House, p. 60.
- Mounir Nouri, (2005), Analysis of Arab Competitiveness in Light of Economic Globalization (in Arabic), University of Chlef, Algeria, p. 10.
- Partnership in Development and South-South Cooperation, (2019), UNDP Report, p. 2
- Porter's Generic Competitive Strategies. University of Cambridge. Accessed on Dec 5th 2020
- Radi Samir, (2012), The Concept of International Cooperation in the Intellectual Schools of International Relations (in Arabic), Volume 22, Issue 45, p. 28, University of Baghdad
- Safi Samir (2015), Econometrics (in Arabic), Islamic University Library, Palestine Gaza, pp. 75-108.
- Simon Zadek, 2006, Responsible competitiveness: reshaping global markets through responsible business practices
- Tunisian Institute for Competitiveness and Quantitative Studies, (2021), Report on the Competitiveness of Arab Countries (in Arabic), p. 17
- United Nations Report, (2020), Arab Economic Integration from the Greater Free Trade Area to a Customs Union, Opportunities and Challenges (in Arabic), Beirut, p. 50

Electronic sources:

- https://data.albankaldawli.org/indicator/DT.ODA.ALLD.CD، 2019، تاريخ الزيارة 2021/3/5
- رياض سلامة، 2023، موقع مدن، https://www.almodon.com/economy/2023/4/19
- https://www.albayan.ae/economy/2002-11-29-1.1357421 موقع البيان
- https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG بيانات البنك الدولي
- صندوق النقد العربي، https://www.amf.org.ae/ar/programs-support/total-economy تاريخ الزيارة 2022/6/6
- المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، تقرير التنافسية العالمي الصادر للمنتدى الاقتصادي العربي 2019، https://fcsc.gov.ae/ar-ae/Pages/Competitiveness/Reports/Global-Competitiveness-Report-by-WEF.aspx?rid=15 تاريخ الزيارة 2020/10/15.
- تقرير التنافسية العالمي، الصادر من المنتدى الاقتصادي العربي، https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/uae-competitiveness/global-competitiveness-report-of-the-world-economic-forum تاريخ الزيارة 2020/8/22.